11 January 2021
Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البنود 34 و 71 و 135 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
حق الشعوب في تقرير المصير

المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب
والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

رسالة مؤرخة 9 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه بيان وزارة خارجية جمهورية أرمينيا بشأن بدء أذربيجان بمحاكمة أسرى
الحرب الأرمن، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 34
و 71 و 135 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان
السفير، الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 9 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة
بيان وزارة خارجية أرمينيا بشأن انتهاكات أذربيجان للبيان الثلاثي والقانون الدولي
الإسائي

9 كانون الثاني/يناير 2021

إننا ندين بشدة قيام أذربيجان ببدء محاكمة أسرى الحرب الأرمن، كما ذكر وزير خارجية أذربيجان. وتشكل هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأذربيجانية انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإسائي. وخلال العدوان التركي الأذربيجاني على أرتساخ الذي استمر 44 يوما، انتهك الجانب الأذربيجاني القانون الدولي على نطاق واسع وبشكل منهجي بارتكابه جرائم حرب. وجرائم الحرب هذه لا تسقط بالتقادم، وينبغي محاسبة مرتكبيها.

وإن الإفراج عن أسرى الحرب وإعادتهم إلى وطنهم مسألة مكرسة بوضوح في بيان 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وتشكل محاكمة أسرى الحرب بعد تعديل البيان الثلاثي انتهاكا جسيما.

وتجدر الإشارة إلى أن الجنود الأرمن قد أسروا نتيجة انتهاك حكم آخر من أحكام البيان الثلاثي: فقد نفذت أذربيجان عمليات عسكرية في اتجاه قرىتي ختسابرد وهين تاغر في منطقة هدروت بجمهورية أرتساخ بعد شهر من وقف إطلاق النار. وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الأذربيجاني أعلن عن محاكمة أسرى الحرب بعد مرور شهر تقريبا على أسر الجنود الأرمن، مما يدل على أن أذربيجان تستخدم أسرى الحرب الأرمن رهائن لتنفيذ برنامجها السياسي.

وتقوض الانتهاكات المستمرة والمتعمدة للبيان الثلاثي من جانب أذربيجان بشكل خطير التنفيذ الكامل للبيان، وتطرح تحديات جديدة للأمن والسلام الإقليميين.